

الأزمات المالية

تعتبر الأزمات المالية من الخصائص المرافقة للنظام الرأسمالي ، حيث عرف العالم العديد من الأزمات المالية و التي كانت لها آثارا وخيمة على الاقتصاد العالمي ، من خلال هذه المحاضرة نحاول توضيح مفهوم الازمات المالية ، أنواعها ، أسبابها و آثارها

1- مفهوم الأزمة المالية :

- تعريف الأزمة :

في القواميس الإنجليزية، نجد أن قاموس ويستر (Dictionary Waster) عرف الأزمة على أنها زمن حاسم أو زمن خطر عظيم ستقرر نتائجه ما إذا كان ستتبعه عواقب سيئة، كالأزمة المالية أو الاقتصادية. او هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

أو هي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل الازمة تهديد كبير وصريح وواضح لبقاء المنظمة أو المؤسسة أو الشركة أو حتى النظام نفسه، وقد تؤدي الازمات المتتالية الي اختلاط الاسباب بالنتائج، مما يفقد المدير أو صانع القرار القدرة على السيطرة على الأمور .

- تعريف الأزمة المالية :

تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي". فالأزمة المالية هي " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية" مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

2-أنواع الأزمات المالية :

يميز صندوق النقد الدولي بين أربعة أنماط من الأزمات المالية الدولية، تتمثل في أزمة العملة crisis Currency، والأزمة المصرفية crisis Banking، والأزمة المالية الهيكلية أو الشاملة Crisis Financial Systemic، و أزمة الديون الخارجية Crisis Debt Foreign، و نوضح هذه الأنواع فيما يلي:

-أزمة العملة Crisis Currency : تحدث أزمة العملة عندما يقع هجوم على قيمة العملة المحلية للدولة (غالبا عن طريق المضاربة)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض قيمة هذه العملة (أو تدهور وهبوط قيمتها بشكل حاد) أو قد يدفع بالسلطات النقدية إلى استنزاف نسب كبيرة من احتياطياتها الدولية أو رفع أسعار الفائدة، وذلك حفاظا على قيمة عملتها المحلية.

- الأزمة المصرفية Crisis Banking تشير الأزمة المصرفية إلى وضع تؤدي فيه التعثرات التي يعاني منها البنك إلى عجزه عن سداد التزاماته، وقد يتطلب الأمر التدخل من جانب الحكومة، وذلك لتقديم المساعدة والحيلولة دون تدهور الأوضاع.

-الأزمة المالية الهيكلية أو الشاملة Crisis Financial Systemic وهي تحدث عند وجود تعثر أو أزمة أو انهيار في أسواق المال، والتي قد تؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الحقيقي، وذلك إذا ما أدت إلى إعاقة سوق المال عن تأدية دوره بشكل فعال.

-أزمة الديون الخارجية Crisis Debt Foreign وتحدث أزمة الديون الخارجية عندما تجد الدولة نفسها عاجزة عن خدمة أعباء ديونها الخارجية من فوائد وأقساط، وذلك سواء كان هذا الدين الخارجي ديناً رسمياً أو تجارياً.

3-أسباب الأزمات المالية :

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تخلف أيضا في حدوثها وتأثيرها ومداهما الزمني. فمنها ما قد ينتج عن دعر مصرفي "Panic Banking"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الاسهم خاصة بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقاً لنظرية مينسكي فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Fragility Financial" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. و تدور نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بل اتعثر . وتنتقل "عدوى" التفاوض بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

4- آثار الأزمات المالية :

يترتب على وقوع الأزمات المالية تكبد الدول والاقتصاديات المتضررة من جرائها لعدة أنواع مختلفة من التكاليف يترتب على مواجهتها العديد من الآثار السلبية، وتتمثل أهم تلك التكاليف والآثار السلبية فيما يلي:

-التكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة القطاع المالي: لقد وصلت تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية تبعاً لحدوث الأزمات المالية في بعض الحالات إلى أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي (مثلما حدث في شيلي والأرجنتين في أوائل الثمانينيات)، وبشكل عام فإنه وفقاً لدراسة أعدها صندوق النقد الدولي اتضح أن تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية بعد حدوث الأزمات كانت أعلى في بلدان الأسواق الناشئة عنها في البلدان الصناعية.

-تقليل فعالية السياسة النقدية: من الآثار السلبية أيضا المترتبة على وقوع الأزمات المالية، عدم القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي، مما يعنى فقدان الدولة المعنية لأداة مهمة من أدوات السياسة النقدية المستخدمة في التعامل مع آثار الأزمات المالية والحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصا فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم والحفاظ على مستويات أسعار صرف مناسبة.

-تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي: كثيرا ما تؤدي الأزمات المالية إلى سوء تخصيص الموارد وضعف استغلالها ومن ثم إلى خسائر في الناتج الحقيقي، ولقد قام صندوق النقد الدولي بإعداد دراسة تناول فيها حجم خسائر الناتج التراكمية التي تكبدتها الاقتصاديات الأربعة الأشد تضررا من جراء الأزمة الآسيوية (إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، تايلاند)، بالإضافة إلى كل من الأرجنتين والمكسيك، وتم من خلال تلك الدراسة قياس الخسائر التراكمية في الناتج على مدار الأربع سنوات التالية على وقوع الأزمات المذكورة فيما سبق، ومقارنتها بالمسارات الافتراضية للناتج في حالة عدم وقوع هذه الأزمات.

-ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التكاليف الاجتماعية: تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وما يصاحبها من زيادة في التكاليف الاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلة تدنى مستويات الأجور عن معدلاتها السائدة قبل حدوث الأزمة.

5- أزمة الرهن العقاري 2008:

ترجع جذور أزمة الرهن العقاري إلى الاختلال في نمو الأصول المالية وخاصة أدوات الدين بما يجاوز حاجة الاقتصاد العيني، حيث ساعدت التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية أو ما عبر عنه البعض "بالانفجار المالي" ساعدت على انتشارها على نطاق العالم في مجموعه بانقالها بسرعة البرق من مكان إلى آخر على اتساع المعمورة عبر شبكات الاتصال العالمية في شكل ومضات إلكترونية أو نبضات كهربائية. وقد ساعدت هذه الإمكانيات التكنولوجية المعاصرة على فتح فرص الاستثمار أمام المدخرين على اتساع العالم من ناحية، وفي نفس الوقت الذي زادت فيه المخاطر المرتبطة بها نتيجة للتداخل والترابط بين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى. وفي هذه المعادلة الجديدة بين الفرص والمخاطر مالت الكفة إلى ترجيح كفة المخاطر نتيجة ثلاثة عوامل تكافتت على إبراز وتعميق هذه المخاطر، وهي على التوالي:

-المبالغة في إصدار أصول المديونية.

-أزمة الرهون العقارية.

-نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية في إصدارها للأصول المالية.

المراجع :

- جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014.
- فريد كروتل ، كمال رزيق، الأزمة المالية : مفهومها، أسبابها، و انعكاساتها على البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 20.
- رانيا عامر ، الأزمات المالية العالمية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 51 ، عدد 3، 2014.
- صندوق النقد العربي ، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاديات العربية ،أبو ظبي، ديسمبر 2008